رسائل و أبحاث

اسم الباحث : فتحى على سعد عبد النبى

الدرجة العلمية : الدكتوراة

موضوع الرسالة : توزيع الإنفاق العام فى مصر و تأثيره على العدالة الإجتماعية .

لجنة الإشراف :

أ . د / باهر محمد عثلم .	أستاذ اقتصاد متفرغ بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية .
أ . د / حسين حسنى إبراهيم .	أستاذ اقتصاد متفرغ بتجارة بور سعيد - قناة السويس .
أ . د / نادية على سالم النمر .	أستاذ و رئيس قسم الاقتصاد . تجارة بنها .
أ . د / أحمد عبد الرحيم زردق .	أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا و البحوث .

ملخص الرسالة :

إستهدفت الرسالة بيان أهمية الإنفاق العام كوسيلة للتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى . و أن توزيع الإنفاق العام فى إطار تحقيق حجم هذا الإنفاق له تأثير سلبى على تحقيق العدالة الإجتماعية . و لبيان تأثير توزيع الإنفاق العام فى مصر على العدالة الإجتماعية تم تقسيم الرسالة إلى قسمين القسم الأول : الإنفاق العام و العدالة الإجتماعية فى النظرية الاقتصادية . القسم الثانى : تأثير توزيع الإنفاق العام فى مصر فى إطار تخفيض هذا الإنفاق فى الفترة (٨٢/ ١٩٨٣- ٠٣/ ٢٠٠٤) حيث أدى إلى تغيير هيكل الإنفاق العام بشقيه الجارى و الإستثمارى كما يلى .

١- تحيز هيكل الإنفاق العام الجارى لصالح الدين العام و خاصة الدين المحلى و الذى إرتفعت أهميته النسبية فى بداية الفترة حتى نهايتها إلى أكثر من النصف مقابل إنخفاض الأهمية النسبية للدعم العينى بنسبة ٦٠٪

٢- تحيز هيكل الإنفاق العام الإستثمارى لصالح الإستثمار العام فى القطاعات السلعية . و ذلك على حساب الإستثمار العام فى الخدمات الإجتماعية رغم إرتفاع الأهمية النسبية لها . و أن تغير هيكل الإنفاق العام له تأثير سلبى على العدالة الإجتماعية من خلال المصادر التالية

- إنخفاض معدل نمو الإنفاق العام ومتوسط نصيب الفرد منه كمؤشر لمستوى المعيشة للمستفيدين من هذا الإنفاق .

- إنخفاض ما يخصص من إنفاق عام للدعم العينى و خاصة دعم الغذاء . و أن ذلك يؤدى إلى تخفيض مستوى المعيشة للمستفيدين من هذا الدعم و معظمهم من الفقراء و أصحاب الدخول المنخفضة .

- إنخفاض إجمالى الإستثمار العام إلى ما يقرب من النصف و أن ذلك لم يصاحبه زيادة فى الإستثمار الخاص . إنخفاض الإستثمار العام فى الخدمات الصحية و ذلك فى إطار إنخفاض ما يخصص من إنفاق عام لقطاع الصحة . يضاف إلى ذلك تحيز توزيع الإنفاق العام على الصحة . لصالح الرعاية الصحية العلاجية من جانب الإدارة المحلية (مديريات الصحة بالمحافظات) و إهمال الرعاية الصحية الوقائية من جانب الجهاز الإدارى (وزارة الصحة) .

- إنخفاض الإستثمار العام فى الخدمات التعليمية و ذلك فى إطار إنخفاض ما يخصص من إنفاق عام للتعليم قبل الجامعى يضاف إلى ذلك تحيز توزيع الإنفاق على التعليم قبل الجامعى لصالح الإدارة المحلية (مديريات التربية و التعليم بالمحافظات) و التى يتحيز إنفاقها لصالح الأجور . و ذلك على حساب الهيئات العامة الخدمية (هيئة الأبنية التعليمية) و هى المسئولة عن إنشاء وصيانة المدارس . أما إنفاق الجامعات فيتحيز لصالح الأجور و التى تستحوذ على ما يقرب من نصف إجمالى الإنفاق العام على الجامعات وذلك على حساب الإستخدامات الإستثمارية .

ووفقاً لنتائج الدراسة يرى الباحث ضرورة إعادة النظر فى أولويات الإنفاق العام فى مصر من خلال زيادة كل من الإنفاق العام على الصحة و التعليم و ما لذلك من تأثير إيجابى على كل من النمو و العدالة .